المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنويع في الاقتصاد الوطني

– دراسية تحليلية 2008-2016

Small and medium – size enterprises as a mechanism for the diversification of the national economic

Analytical seminar 2008-2016

بـن زكـورة العـونيـة[1] *،

[1]جامعة مصطفى اسطمبولي- معسكـر/الجزائر

تاريخ الاستلام: 2018/10/08؛ **تاريخ المراجعة**: 2018/11/18؛ **تاريخ القبول**: 2019/06/23

ملخص: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موردا اقتصاديا لكثير من الدول في الوقت الراهن، كونها تمثل الركيزة الأساسية في التطور الاقتصادي والاجتماعي، فهي تساهم في توفير مناصب الشغل وتخفيض معدل البطالة، كما تعمل على تقديم منتجات جديدة بهدف تنويع وتطوير الاقتصاد.

تبنت الجزائر إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عليه جاءت هذه الدراسة لتحليل مساهمة هذا النوع من المؤسسات في ترقية وتطوير الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية هذا النوع من المؤسسات في المساهمة في تطوير مختلف المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال الفترة 2016/2008 وذلك بالاعتماد على النشرات الإحصائية للوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فقد توصلنا إلى أن الدولة الجزائرية عملت على ترقية وتطوير هذه المؤسسات بالاعتماد على منحها مجموعة من الحوافز وتهيئة الأرضية القانونية لإنشاء هذا النوع من المؤسسات، إلا أن دورها كآلية لتنويع الاقتصاد مازال بعيدا نوعا ما وذلك بالنظر إلى هيمنة قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاح : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاقتصاد الجزائري، المؤشرات الاقتصادية، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيف JEL : A10 ؛ A20؛O12

Abstract:

The small and medium-sized enterprises represent an economic resource of many states in the present time. They represent the basic pillar in the economic and social development. they contribute to the provision of jobs and reducing the unemployment rate ; and they provide new products in order to diversify and develop the economy.

Algeria has adopted strategy for the rehabilitation of small and medium-sized enterprises, This study came to analyse the contribution of this type of institutions in the promotion and development of national economy outside the oil sector .

This study seeks to identify the importance of this kind of institutions in contributing to the development of various economic indicators of the national economy during the period 2008-2016 by relying on statistical bulletins of the ministry for small and medium-sized enterprises.

We had achieved that the Algerian state worked to promote and develop these enterprises relying on giving them a package incentives and creation of the legal ground to establish this kind of enterprises, but their role as a mechanism to diversify the economy far away sort of and that in view to the oil sector's dominance .

Keywords: small and medium-sized enterprise , Algerian economy , economic indicators, importance of the small and medium-sized enterprises .

Jel Classification Codes: O12؛A20 ؛ A10

* **المؤلف المرسل**: الإيميل: benzak29@yahoo.fr

I- تمهيد :

إن الاتجاه السائد اليوم في مختلف دول العالم ، سواء المتقدمة منها أو النامية ،هو تحسين المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجع تأسيسها، كونها تمثل أبرز وأهم القطاعات التي تساهم في تحقيق وتنفيذ المخططات التنموية، فهذه الأخيرة فقد وصل تعداد هذه الأخيرة أكثر من 90٪ من إجمالي المؤسسات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء .

اعتمدت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (1967-1980) على إستراتيجية المؤسسات الكبرى التي أثبتت فشلها خاصة مع بداية الأزمة الاقتصادية والمالية في منتصف الثمانينات. الأمر الذي دفع بالكثير من الملاحظين والمحللين للدعوة إلى التخلي عن هذا النوع من المؤسسات و التوجه نحو تبني سياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بناءا على هذا سنحاول التعرف على: **كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في التنويع الاقتصادي الوطني؟**

للإجابة على هذا التساؤل، سيتم عرض بحثنا وفقا للنقاط التالية:

- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد؟
- نسبة مساهمتها في المؤشرات الاقتصادية ؟

❖ **أهمية وأهداف الدراسة:** تبرز أهمية البحث وهدفه في الإشارة إلى ضرورة الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل للتنويع في الاقتصاد الوطني، نظرا لما تتمتع به من خصائص تسمح لها بتنمية العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، كما تساهم في الخروج من التبعية للمحروقات بتنويع مصادر الإيرادات.

❖ **منهجية البحث:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف التعرف على أدبيات الدراسة ، وذلك بالاستعانة بالمسح المكتبي والالكتروني لمختلف المراجع من كتب ومجلات في المجال، إضافة إلى تحليل واقع هذه المؤسسات بالاعتماد على تقارير ومنشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

I.1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

فرضت التطورات المحلية والدولية التي مست مختلف القطاعات الاقتصادية مجموعة من التحولات على مستوى اقتصاديات الدول ، مما سمح بتنويع القاعدة الصناعية وتأهيل البنية التحتية بهدف دعم ركيزة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يتعلق الأمر هنا بتنمية وتطوير القطاع الخاص في ظل تشجيع المبادرات الفردية وروح المقاولة .

عرف توجه السياسات الاقتصادية لمعظم الدول تبني لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أصبح يمثل عصبا للتنمية الاقتصادية، ذلك لأن هذا النوع من المؤسسات يمتلك مجموعة من الخصائص التي تخول له ذلك.

1.1 **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** إن تبني مفهوم واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يسمح بالفصل بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى، يخضع لدرجة القبول لدى الباحثين والمهتمين بشؤون تنميتها وترقيتها، حيث يعتبر من الصعوبة بمكان عدم وجود اتفاق مسبق حول تعريف موحد. يدرج الكثير من الباحثين سبب عدم وجود تعريف موحد لهذا القطاع إجمالا إلى ثلاثة عوامل أساسية[1]:

اقتصادية (اختلاف مستويات النمو، تنوع الأنشطة واختلاف فروع النشاط)، تقنية والمتمثلة في مدى تمركز أو تجزئة العملية الإنتاجية على مستوى المؤسسة وأخرى سياسية تتمحور حول الإجراءات والآليات المتبعة لدعم هذا النوع من المؤسسات.

أ- **معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يخضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة من المعايير الكمية والنوعية [2].

الشكل1: معايير تصنيف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

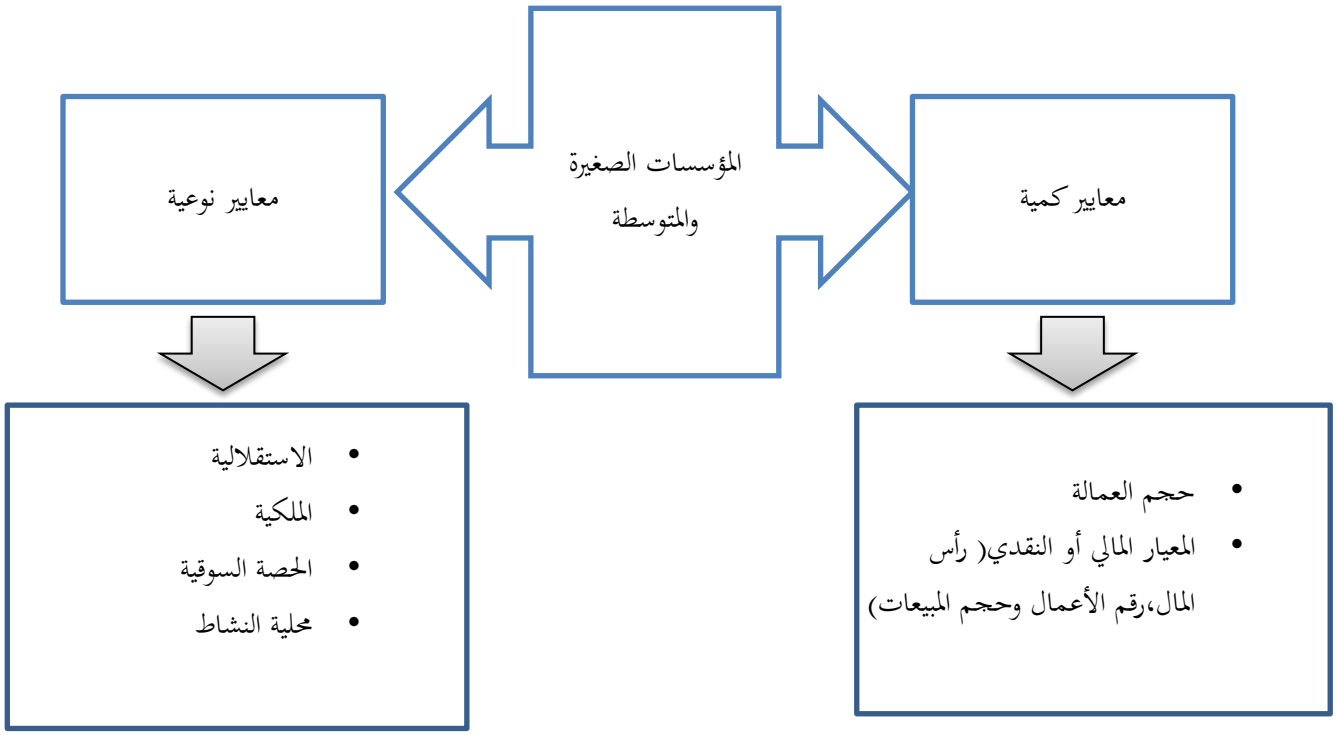

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الدراسة

ب- **مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:** يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف المعايير المعتمدة من طرف الدول وكذا المنظمات، حيث أن الإمكانيات والموارد ، مستويات وظروف التطور الاقتصادي و كذا مراحل النمو تتباين من دولة إلى أخرى، فبعض المشروعات التي تعد صغيرة أو متوسطة الحجم في بعض الدول المتقدمة قد تقيم ضمن المشاريع كبيرة الحجم في دولة نامية ضعيفة.اعتمدت الجزائر على مجموعة من المعايير في تعريفها لهذا النوع من المؤسسات[3] :

- تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من عامل واحد إلى 250 عامل.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، في حين حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية (كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25٪ فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات الأخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

2.1 **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:** يمثل الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا كونه يعتمد على المحروقات كمصدر أساسي للمداخيل ،غير أن التحولات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني، ساهمت وبشكل كبير في تغيير المفاهيم، الاستراتيجيات وكذا القرارات المتخذة.

ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد الاستقلال، ولم تتطوّر إلا بصفة بطيئة، حيث مرت بعدة مراحل لتصبح أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والمساهمة الفعالة في تحسين المؤشرات الاقتصادية للوطن[4].

الجدول 1: السلم الزمني لنمو المؤ.ص.م في الجزائر[5]

مرحلة تهميش القطاع الخاص	وضع الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الخاص	الإصلاحات الاقتصادية	تشجيع الاستثمار الخاص
1982 – 1962	1988 – 1982	2000 - 1988	ما بعد 2001

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر الدراسة.

وضعت الحكومة الجزائرية إستراتيجية متكاملة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، بإصدار مجموعة من القوانين تشجع الاستثمار الخاص والمقاولة [6]، وعليه تم تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على تهيئة الأرضية قانونية.

الشكل2: المسار القانوني لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر[7]

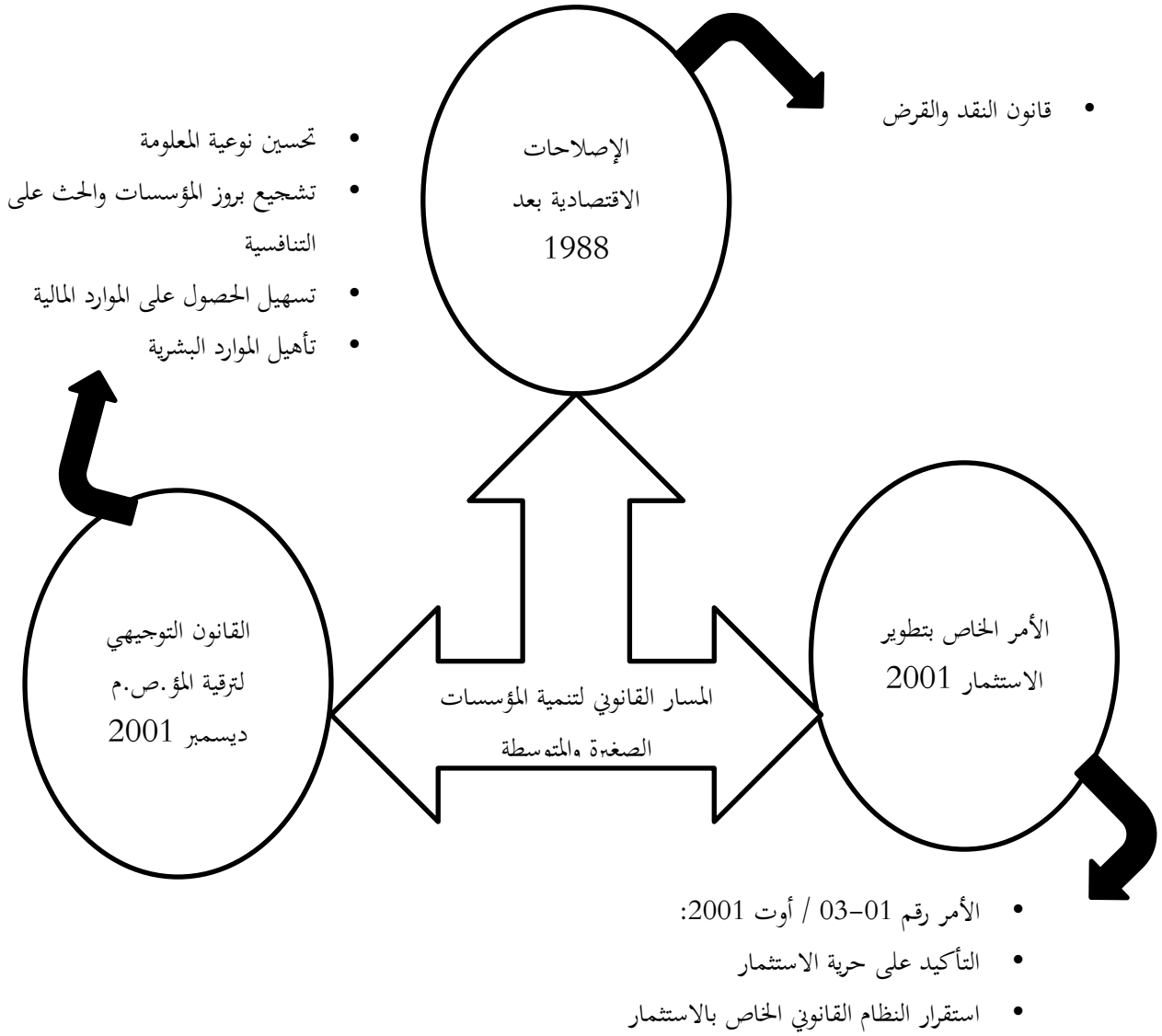

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الدراسة

3.1 **آليات مرافقة ودعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:** تبنت الجزائر مجموعة متنوعة الآليات والحوافز لإزالة معوقات الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ارتبطت بالبرامج والهيئات التي تعنى برعاية ومرافقة هذه المشاريع من خلال توفير الخدمات والاستشارات اللازمة، توفير التمويل اللازم لإنشاء وإنجاح هذه الأخيرة.

أ- الوزارة والهيئات الاجتماعية: أنشأت الجزائر سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000-190الصادر بتاريخ 16 جويلية 2000[8] ، ولقد حددت هذه الوزارة أهدافا تسعى لتحقيقها هي:

- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، حماية طاقاتها وتطويرها.
- ترقية الاستثمار في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوسيعها وتطويرها.
- إعداد استراتيجيات تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المناولة.
- تحسين القدرة التنافسية لمؤسسات القطاع و ترقية وسائل تمويل هذه المؤسسات.
- ترقية الشراكة والاستثمارات في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة، وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.

ب- كما أنشأت تحت إدارة الوزارة، العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية هذا القطاع، منها المشاتل ومراكز التسهيل، وذلك وفقا للمادتين 12، 13 من القانون التوجيهي[9]

- **مشاتل المؤسسات Pépinières d'entreprise:** هي هيئة مؤقتة لاستقبال المؤسسات، تعمل على تقديم مختلف المساعدات والخدمات التي تتناسب مع احتياجات المؤسسات التي هي في طور التأسيس أو الحديثة النشأة [10]. تمثل إطار متكامل من حيث المكان، التجهيزات، الخدمات، التسهيلات وآليات الاستشارة والمساعدة والتنظيم، مخصصة لمساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة في إنشاء وإدارة وتنمية مشاريعهم لمدة محدودة، وقد عرّفها المرسوم (03-78) بأنها " مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي أو تجاري تتمتع بالشخصية التي تقوم بها المشتلة [11].

- **مراكز التسهيل:** تعمل هذه الأخيرة على توفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات ، كما تسعى لإدماجها بصورة أكبر في الاقتصاد الوطني والعالمي. تعتبر مراكز التسهيل مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، وتجسيدا لهذا المشروع، أنشأت الوزارة 14 مركزا للتسهيل على مستوى 14 ولاية[12].

- **المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تم إنشائه بموجب المرسوم التنفيذي رقم (03-08) الصادر في فيفري 2003، وهو جهاز استشاري يسعى إلى ترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة، والهيئات الحكومية من جهة أخرى. يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر هذا المجلس خلاصة تجربة اعتمدتها الوزارة منذ تأسيسها، حيث تهدف من خلاله إلى تحقيق الحوار والتشاور الدائم حول مختلف المسائل مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، ودراسة المسائل المتعلقة بتطوير وترقية هذه المؤسسات [13].

ت- الهيئات المشرفة على إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: يتعلق الأمر بالآليات والأنظمة التي تسمح بتوفير البيئة والإمكانيات اللازمة لتطوير وترقية هذا النوع من المؤسسات.

- **الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(L'ANDI)** :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة حكومية مسؤولة عن تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز[14].

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)** : هي هيئة عمومية، أنشئت في عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، وهي موجهة للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر من (19-35)
- **الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة(ANGEM)** : أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي [15] رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وعدلت بعض مواد قانونها الأساسي بمرسوم الرئاسي رقم 08-10 المؤرخ في 19 محرم عام 1429 الموافق لـ27 جانفي 2008، وتعرف على أنها هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة .

ث- التمويل البنكي: يمثل التمويل البنكي أحد أهم المشاكل التي تعترض إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا سعت الدولة إلى وضع مجموعة من الآليات والأجهزة لضمان تمويل هذه المؤسسات وتتمثل في:

- **صندوق الضمان المشترك للقروض المصغّرة:** يهدف إلى ضمان القروض المصغرة الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الذين تلقوا إخطار بمساعدات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة.[16]
- **صندوق الضمان المشترك للمخاطر:** (القروض للشبان أصحاب المشاريع) : تم إنشائه لزيادة تعزيز البنوك في المخاطرة في تمويل المؤسسات التي أنشئت في إطار أجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. ضمان الصندوق يكمّل ذلك الذي سبق تقديمه من قبل الجهاز، وهي:

- أولا، التعهد بالمعدات و / أو رهن العتاد لفائدة البنوك، وثانيا لفائدة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- وضع التأمين على مختلف الأخطار لصالح البنك.
- تحسب المساهمة في الصندوق على أساس القرض البنكي الممنوح (0.35٪) من القرض الممنوح[17].

- **صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR)** : هي مؤسسة عمومية تهدف إلى تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي أثناء انطلاق مشاريع خلق أو توسيع النشاط من خلال توفير ضمانات للبنوك، من أجل إكمال الترتيبات المالية المتعلقة بالمشاريع. ضمان هذا الصندوق يأتي ليكمّل الضمانات الفعلية التي يطلبها البنك لزبائنه لتحريك القروض الممنوحة.

هو موجه للاستثمارات خارج أجهزة الدعم الذكورة سابقا لإنشاء وتوسيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو الذي حدده القانون التوجيهي بتاريخ 12 ديسمبر 2001.

- **صندوق ضمان قرض الاستثمار(CGCI)** : هو مؤسسة عمومية تساعد في خلق و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنحها تسهيلات الحصول على القرض. تتضمن مهام الصندوق في تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الاستثمارية الممنوحة لهذه المؤسسات. يتمثل الحد الأقصى للضمان في 250 مليون دينار على أن لا تتجاوز قيمة القرض 350 مليون دينار، لا يمنح الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل الصندوق، وكذا بعد الحصول على إخطار الموافقة على تمويل المشروع من البنك.[18]

I.2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزءً هاما من النّسيج الاقتصادي وذلك بسبب الخصائص والإمكانيات التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات وكذا الدور الكبير والبارز الذي تؤديه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء .

الشكل3: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

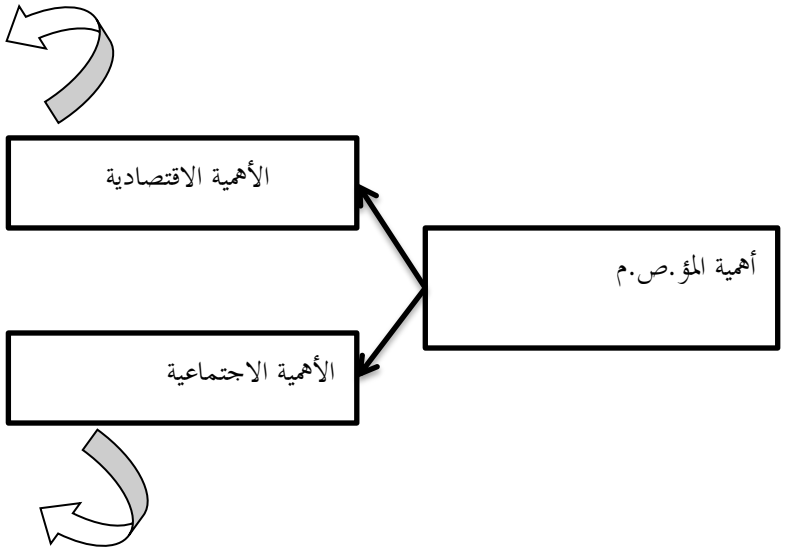

- توفير مناصب الشغل وتكوين الإطارات المحلية .
- توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي
- تقديم منتجات وخدمات جديدة
- توفير احتياجات المشروعات الكبيرة
- استخدام التكنولوجيات الملائمة
- المحافظة على استمرارية المنافسة و تعبئة الموارد المالية
- تحقيق التطور الاقتصادي والقدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية

- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين
- المساهمة في التوزيع العادل للدخول
- التخفيف من المشكلات الاجتماعية
- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد
- زيادة إحساس الأفراد بالاستقلالية والحرية
- خدمة المجتمع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الدراسة

I.3-مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

احتلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكالها مكانة هامة في سياسة الإنعاش الاقتصادي التي بنتها الجزائر مع مطلع التسعينات باعتبارها قطاعا حيويا في السياسة الاقتصادية الجديدة المبنية على تحرير السوق وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 في بروز العديد من التداعيات التي ألقت بضلالها على اقتصاديات الدول عامة وعلى الاقتصاد الجزائري خاصة. فقد عرف هذا الأخير تدني في مستوى الإيرادات من العملة الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات كما أثبتت هذه الأزمة مدى هشاشة الاقتصاد الوطني المرتبط بقطاع المحروقات، مما تطلب التفكير في آليات وأنماط جديدة لتسيير احتياطات الصرف التي يشرف عليها بنك الجزائر [19].

تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضئيلة مقارنة مع قطاع المحروقات الذي يسيطر على القيمة الإجمالية للصادرات، في حين تنحصر المساهمة الضئيلة لهذا النوع من المؤسسات في المنتجات نصف المصنعة، السلع الغذائية، سلع التجهيزات غير الغذائي، وهذا ما يوضّحه الجدول التالي :

الجدول 2: مساهمة المؤ.ص.م في الصادرات خارج قطاع المحروقات 2008/2006 (القيمة بالمليون دولار) [20]

السنوات	2006		2007		2008		2007-2006		2008-2007	
المؤسسات	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	التغير	%	التغير	%
م.ص.م	644	54.39	892	67.99	1152.79	60.90	248	38.51	260.79	29.24
المجموع	1184	100.00	1312	100.00	1893	100.00	128	10.81	581.00	44.28

المصدر: النشرات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

برزت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، من خلال الدور الذي لعبته في التأثير على المؤشرات الاقتصادية (العمالة، الناتج الخام، القيمة المضافة، والتجارة الخارجية).

1- **التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2009-2016**: ساهمت البرامج المسطرة من طرف الدولة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل حركية هذه الأخيرة، أين تطور هذا القطاع (الخاص والعام)، خلال الفترة الممتدة خلال الفترة الممتدّة من سنة 2009 إلى السّداسي الأوّل من سنة 2016.[21]

الشكل 4:التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2009-2016

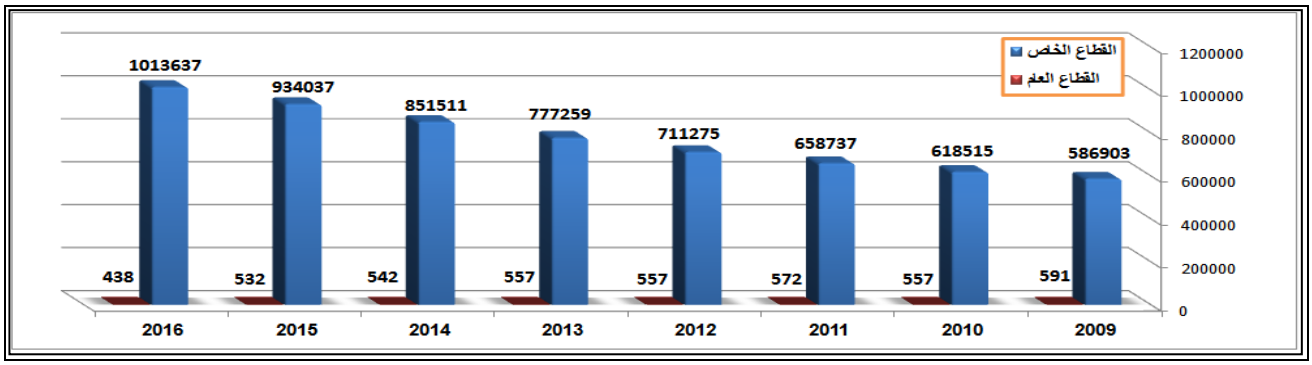

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ خلال الفترة الممتدّة من سنة 2009 إلى السّداسي الأوّل من سنة 2016، حيث تم تسجيل ارتفاع قدره 72.61 % بانتقال عددها الإجمالي من 494 587 مؤسسة سنة 2009 إلى 075 014 1 مؤسسة سنة 2016 بزيادة قدرها 581 426 مؤسسة نتيجة التسهيلات والحوافز المقدمة من طرف الدولة.

أما فيما يخص القطاع الخاص لهذا النوع من المؤسسات فقد شهد خلال هذه الفترة تطورا مستمرا، فبعدما كان عددها 903 586 مؤسّسة سنة 2009 وصل عددها إلى 637 013 1 مؤسسة خلال السّداسي الأوّل لسنة 2016 وبزيادة قدرها 72.71 % خلال (08) ثمان سنوات فقط.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فقد عرفت خلال هذه الفترة تراجعا ملحوظا فبعدما كان عددها 591 مؤسّسة سنة 2009 وصل عددها إلى 438 مؤسسة خلال السّداسي الأوّل لسنة 2016 وبانخفاض قدره 153 مؤسسة عمومية أي بنسبة انخفاض 25.89 % خلال (08) ثمان سنوات، وتعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ضئيلة جدا حيث لا تتجاوز 0.10 % من التطور السنوي لتعداد المؤسسات الإجمالي.

أ- **انتشار لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات 2009- 2016**: شكل كبر مساحة الجزائر وتنوع أقاليمها، أحد أهم العناصر المساهمة في تذبذب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[22]

الشكل5: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2009- 2016

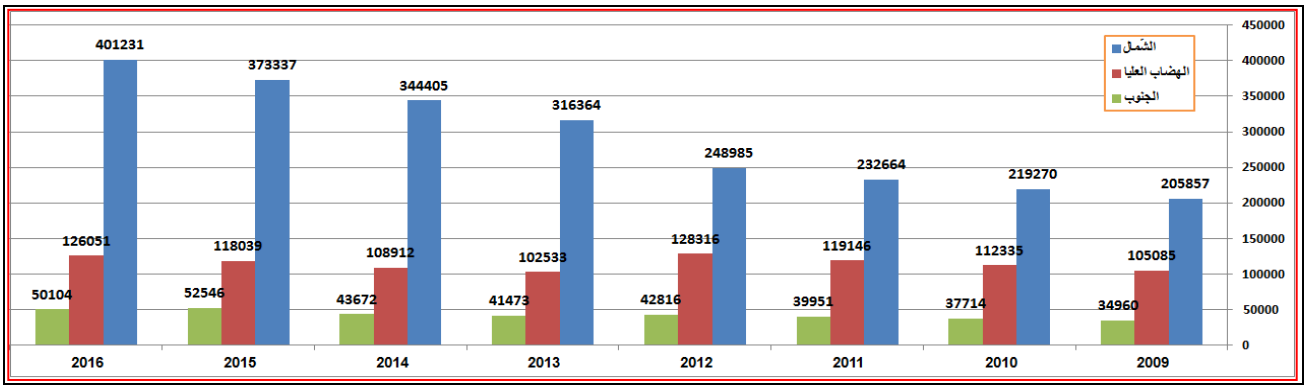

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الملاحظ أن التمركز الشّديد في الجهة الشّمالية مقارنة بالجهة الجنوبية، مع احتواء الوسط على نسبة مهمة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الشمالية 231 401 مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2016 مقابل 857 205 مؤسسة سنة 2009 بزيادة قدرها 374 195 مؤسسة أي بنسبة زيادة تقدر بـ 94.91 **%**. أما في منطقة الهضاب العليا فكان 051 126 مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2016 مقابل 085 105 مؤسسة سنة 2009 بزيادة قدرها 966 20 مؤسسة أي بنسبة تقدر بـ 19.95 **%** فقط.

أما بخصوص المنطقة الجنوبية وبالرغم من أنها تبقى ضعيفة مقارنة بمنطقتي الهضاب والشمال إلا أنها عرفت تطور ملحوظ خلال الفترة المدروسة حيث وخلال السداسي الأول من سنة 2016 بلغ تعدادها 104 50 مؤسسة مقابل 960 34 مؤسسة سنة 2009 بزيادة قدرها 144 15 مؤسسة أي بنسبة زيادة جد مهمة تقدر بـ 43.32 **%**.

يمكن إرجاع هذا التباين في التوزيع إلى صعوبة تأقلم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التضاريس الصحراوية، ومع هذا ليبرز جليا اهتمام السلطات المعنية في تحفيز هذا النوع من المؤسسات، من خلال الامتيازات الممنوحة لتشجيع الاستثمار في المنطقة الجنوبية.

ب- **تطور المؤسسات حسب قطاع النشاط 2009- 2016**:يختلف نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب اختلاف نوع وهيمنة قطاع النشاط ضمن النسيج المؤسساتي للاقتصاد[23].

الشكل6: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط 2009-2016

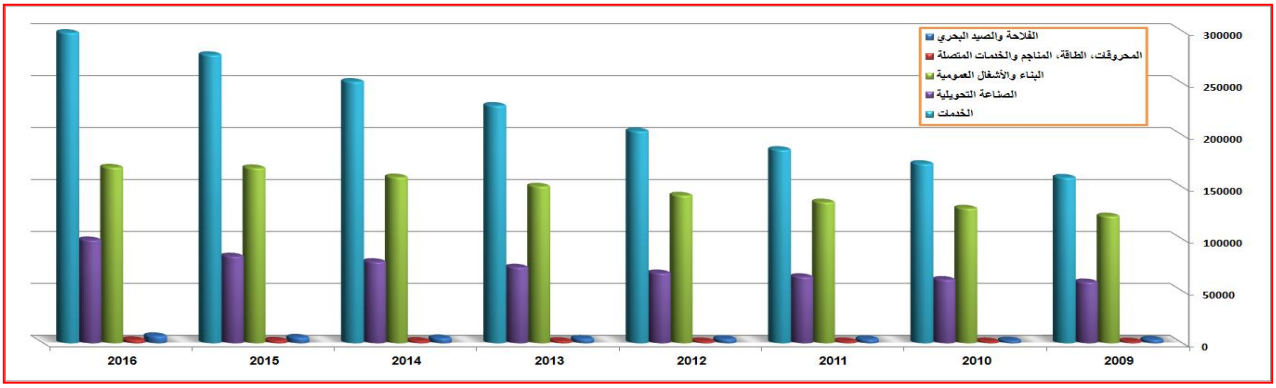

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال المعطيات الإحصائية للفترة الممتدّة خلال الفترة الممتدّة من سنة 2009 إلى السّداسي الأوّل من سنة 2016 ، يلاحظ أن نسبة إنشاء المؤسسات مرتفعة في قطاع الخدمات بزيادة تقدر بـ 248 139 مؤسسة مقارنة مع قطاع البناء والأشغال العمومية بزيادة تقدر بـ 886 46 مؤسسة وقطاع الصناعات التّحويلية بزيادة تقدر بـ 472 40 مؤسسة.

أما فيما يخص كلّ من قطاعي الفلاحة والصيد البحري و المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة، فقد سجّلا زيادات ضئيلة مقارنة بباقي القطاعات، حيث كانت زيادة عدد المؤسسات خلال الفترة الممتدّة من سنة 2009 إلى السّداسي الأوّل من سنة 2016 كانت 452 3 و 426 1 مؤسسة على الترتيب

ت- **تطور مناصب الشّغل المصرّح بها حسب القطاع (2009-2016)** : يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمتوسطة أحد أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة، فهو يساهم في توفير فرص عمل متنوعة وبالتالي المساهمة في إيجاد الحلول لأهم مشكلة تتعرض مسار التنمية. يبين المخطط التّالي تطور مناصب الشّغل المصرح بها حسب القطاع خلال الفترة الممتدّة من سنة 2009 إلى السّداسي الأوّل من سنة 2016.[24]

الشكل7: تطور مناصب الشغل 2009-2016

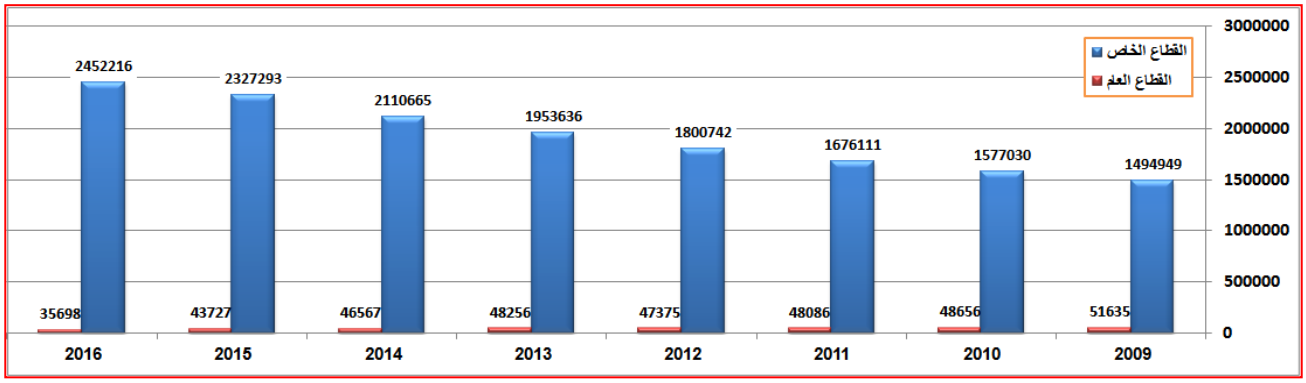

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الملاحظ أن هناك تطور ملحوظ في عدد مناصب الشّغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدّة من سنة 2009 إلى السّداسي الأوّل من سنة 2016 ، أين تطوّر ارتفع عدد مناصب الشّغل بحوالي 330 941 أي بنسبة 60.87 %.

ظهر التّطور في عدد مناصب الشغل، بنسبة كبيرة في القطاع الخاص والذي عرف تزايد من سنة إلى أخرى خلال الفترة الممتدّة من سنة 2009 إلى السّداسي الأوّل من سنة 2016 حيث بلغ 267 957 منصب بنسبة تقدر 64.03 % . تبقى مساهمة القطاع الخاص تتراوح بين 97 % و98 % من إجمالي مناصب الشّغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على عكس القطاع العام فيلاحظ أن

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة عرفت تراجعا ملموسا في مستويات التّشغيل بـلغ 15 937 أي بنسبة انخفاض 30.86 %، وهذا راجع إلى الإجراءات التي فرضتها عملية الخصخصة.

2-**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الكلي**: سمح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني في بروز دور هذه الأخيرة في إحداث تغيرات على مستوى المؤشرات الاقتصادية ،عليه سنحاول الوقوف على المعطيات المتعلقة بالوزن الاقتصادي لهذه المؤسسات في النّشاط الاقتصادي والاجتماعي.

أ- **تطور الميزان التّجاري الجزائري (2009-2016)**: يعنى الميزان التجاري بتطور حركة المبادلات الخارجية ، كما يبين مدى استقلالية الاقتصاد الوطني عن الخارج. سنحاول من خلال هذا المخطط توضيح إلى أي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية و مستوى تطور هذه المساهمة خلال الفترة الممتدّة من سنة 2009 إلى السّداسي الأوّل من سنة 2016.[25]

الشكل8: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري 2009-2016

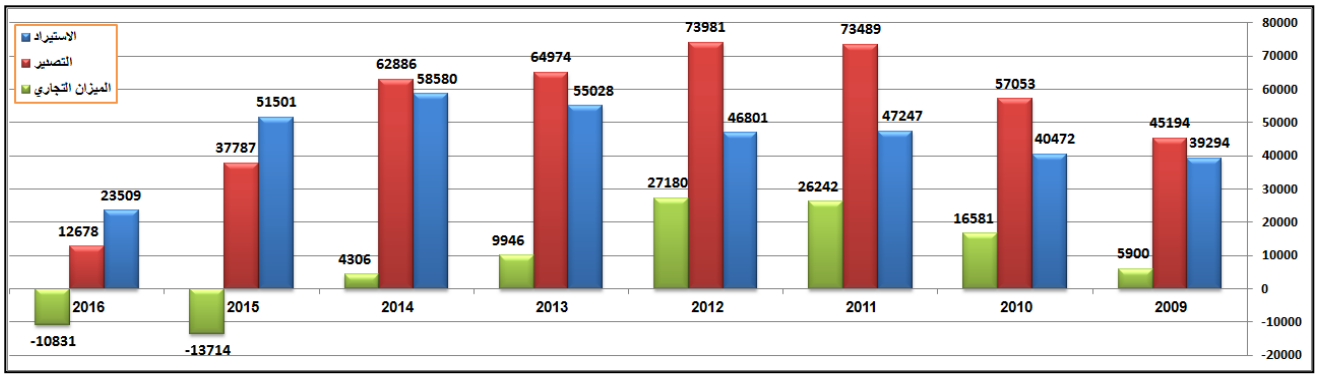

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرف الميزان التّجاري خلال الفترة الممتدّة من سنة 2009 إلى السّداسي الأوّل من سنة 2016 مرحلتين أساسيتان، الأولى 2009-2012 مرحلة الفائض حيث بلغ 27.18 مليار دولار أمريكي سنة 2012 مقارنة مع 5.90 مليار دولار أمريكي سنة 2009 بزيادة مقدارها 21.28 مليار دولار أمريكي، وذلك راجع إلى زيادة الصّادرات (مداخيل المحروقات) بنسبة 63.70 % خلال نفس الفترة.

أما المرحلة الثّانية 2013-2015 مرحلة التراجع والعجز حيث بلغ 9.95 مليار دولار أمريكي سنة 2013 مقارنة مع 27.18 مليار دولار أمريكي سنة 2012 بانخفاض قدره 17.24 مليار دولار أمريكي بنسبة انخفاض قدرها 63.41 %. واصل الميزان التجاري عجزه بشكل كبير ليصل إلى 23.66 مليار دولار أمريكي بالرغم من محاولة الدولة إلى خفض وارداتها سنة 2015 ، وهذا راجع لتداعيات الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 مما أدى إلى تراجع أسعار المحروقات وبالتالي تراجع مداخيل المحروقات.

ب- **واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب أنواع السلع (2009-2016)**: تهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تلبية احتياجاتها من السلع في لممارستها لنشاطها بالاستيراد، تتمثل هذه الاحتياجات في السّلع الغذائية، السّلع الخاصة بالإنتاجية وسلع التجهيزات وسلع الاستهلاك غير الغذائية.

من خلال المخطط التالي يمكننا إعطاء نظرة شاملة عن تطور واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أنواع السّلع خلال الفترة المدروسة [26].

الشكل9: تطور واردات السلع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2009-2016

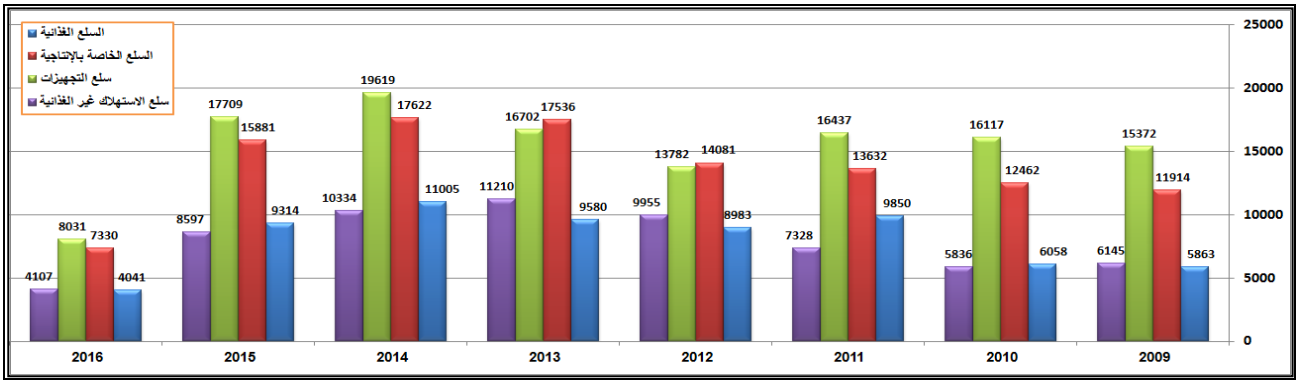

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل سلع التجهيزات خلال الفترة المدروسة المرتبة الأولى من حيث واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أين بلغت 17.70 مليار دولار أمريكي سنة 2015 مقابل 15.37 مليار دولار سنة 2009 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 15.20 % ، يمكن تفسير هذه النسبة بالأولوية المعطاة لاستيراد هذا النوع من السلع، بهدف تطوير هيكل وإنتاج المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

أما في المرتبة الثّانية، فتأتي السّلع الخاصة بالإنتاجية حيث بلغت 15.88 مليار دولار أمريكي سنة 2015 مقابل 11.92 مليار دولار أمريكي سنة 2009 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 33.30 %، وهذا راجع لاهتمام المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بتطوير الإنتاج والتوجه نحو دعم المنتج المحلي.

أما في المرتبة الأخيرة، فكانت مشتركة بين كل من السّلع الغذائية والسّلع غير الغذائية حيث قدّرت نسبها بـ 58.86% و 39.90 % على التّوالي خلال الفترة المدروسة.

ت- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات (2009-2016)

يعتبر قطاع المحروقات العنصر الرئيسي في صادرات الجزائر نحو الخارج، في حين تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضئيلة في القيمة الإجمالية للصادرات.[27]

الجدول3: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات (2009-2016) القيمة بالمليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات الصغيرة المتوسطة	805.45	1 223	1 771	1 922	1 772	2 623	1 916	739.6
المجموع	1 066	1 526	2 062	2 187	2 014	2 810	2 063	818

المصدر: النشرات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير خارج قطاع المحروقات ضئيلة مقارنة بالركيزة الأساسية في التصدير وهي المحروقات. بناءا على هذا ، يجب على الدولة إيجاد المزيد من الحلول اللازمة من أجل إزالة جميع العقبات التي تعرقل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسط في رفع صادراتها خارج قطاع المحروقات والدخول في نشاطات تحتوي على قيمة مضافة عالية .

ث- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الناتج الداخلي الخام (2009-2014)**: تسعى الدولة الجزائرية إلى إيجاد الحلول المناسبة التي تسمح بالحصول على مداخيل إضافية خارج قطاع المحروقات والتخلص من تبعية الصادرات لهذا القطاع. لذلك توجتا نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تطوير و تنويع إنتاجها المحلي و جعله أكثر تنافسية.[28]

الشكل 10مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام 2009- 2014

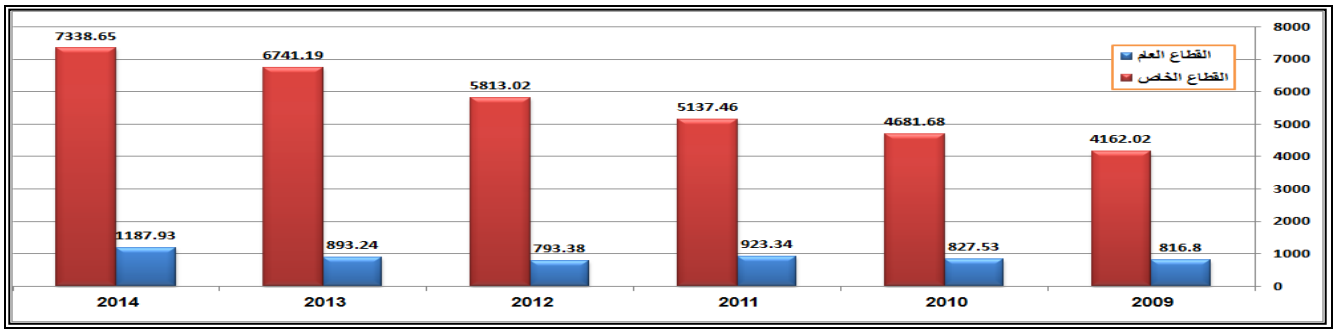

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرف الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات تطورا هاما، بارتفاعه بشكل مستمر خلال الفترة 2009-2014، حيث بلغ 8526.58 مليون دولار أمريكي سنة 2014 مقابل 4978.82 مليون دولار أمريكي سنة 2009.برزت مساهمة القطاع الخاص في الناتج الإجمالي الخام خلال هذه الفترة، أين تمثلت في 7338.65 مليون دولار أمريكي سنة 2014 مقابل 4162.02 مليون دولار أمريكي سنة 2009.

يمكن تفسير هذا النمو بالثقل الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص ،ي يسنده الكثير من المحللين ،لتوجه الجزائر نحو المزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق وفتح باب الاستثمار أمام الخواص.

ج- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و القيمة المضافة (2009-2013)**: تهدف الجزائر، بدعمها لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد السواء. حيث بإمكان هذا النوع من المؤسسات المشاركة في إنتاج القيمة المضافة نظرا للخصائص التي يمتلكها.[29]

الشكل 11:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة 2009-2013

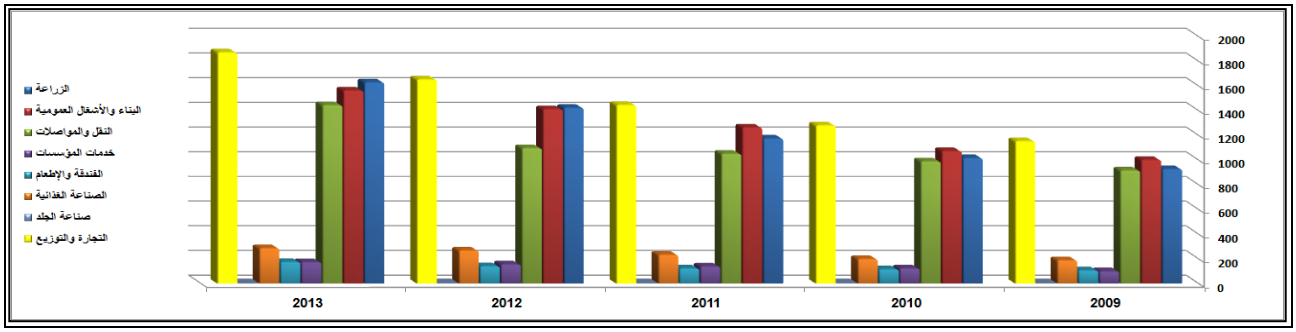

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ظهرت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة ، من خلال الاعتماد على تنوع أنشطتها، حيث احتل قطاع التجارة والتّوزيع خلال الفترة 2009-2013 المرتبة الأولى، بمساهمة 26.25 % سنة 2009 أي بقيمة قدرها 1151.63 مليار دينار جزائري، لكنها سجلت تراجعا طفيفا في نسبة مساهمتها لتصل إلى 26.21 % سنة 2015 .

أما في المرتبة الثانية، فكان لقطاع البناء والأشغال العمومية، حيث بلغت نسبة مساهمتها 22.80 % سنة 2009 بقيمة قدرها 1000.05 مليار دينار جزائري لكنها عرفت انخفاض طفيف لتصل إلى 21.88% سنة 2013.

II – الخلاصة:

اعتمد اهتمام الدولة الجزائرية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير جملة من الحوافز والآليات لدعمها وتطويرها. برزت أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائر من خلال مساهمتها في تحسين العديد من المؤشرات الاقتصادية، لاسيما التشغيل، الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة وكذا التنمية المحلية. فبالرغم من هيمنة قطاع المحروقات على صادرات الجزائر، تبقى التطلعات موجهة نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنويع الاقتصادي للخروج من هذه الوضعية.

تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجموعة خصائص ومميزات تؤهلها لتحقيق التنمية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، وعليه فالدولة الجزائرية لا تدخر أي جهد في تأهيلها وتطويرها.

يبقى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنويع الاقتصاد الوطني مرهون بمستوى تطبيق الرقابة والمرافقة البعدية لهذا النوع من المشاريع. كما يجب إيجاد آلية لتوجيه نشاطات هذه المؤسسات بما يتلاءم مع ترقية وتطوير الاقتصاد الوطني ، لاسيما في مجال التصدير.

توصيات الدراسة: لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

- دعم هذا النوع من المؤسسات من ناحية التمويل و تسهيل الحصول عليه
- دعمها من حيث الامتيازات الضريبية والجبائية
- منح تسهيلات الإنشاء بناءا على دراسة جدوى اقتصادية حقيقية وليست دراسة جدوى إدارية
- متابعة ومرافقة المؤسسات بعد الإنشاء بهدف إشراكها في المجال الاقتصادي.

– الإحالات والمراجع :

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 2007، د.ط، ص 53.

[2] **انظر في ذلك:** – حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر،مرجع سبق ذكره، ص 67.

– سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة للريادة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2005،ص 58.

[3] قانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية رقم 2،ص 5

[4] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر، دط، 2008، ص 35.

[5] **انظر في ذلك:**

– صالح صالحي، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2004، ص 75.

– Abderrahmane Abédou et autre, De la gouvernance de PME, PMI, regards croisés, France-Algérie, édition l'harmattan, France, 2006, P 27.

– محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكاليات التوازن الجهوي مثال الجزائر، مؤسسة الفنون المطبعية، الجزائر، دط، 1990، ص 73.

[6] محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكاليات التوازن الجهوي مثال الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[7] **إعداد الباحثة بالاعتماد على:**

– محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكاليات التوازن الجهوي مثال الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 93.

– الجريدة الرسمية، رقم 06، القانون 90-10، بتاريخ 14 أفريل 1990، قانون النقد والقرض، ص ص 470-471.

– الجريدة الرسمية، العدد 77، قانون 01-18، الصادرة في 12 ديسمبر 2001، تتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 6-7.

[8] مرسوم تنفيذي رقم 2000-190 المؤرخ في 9 ربيع الثاني 1421 الموافق لـ 11 يوليو، يحدد صلاحيات وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 42، ص6

[9] المرسوم التنفيذي رقم 2000-190، مرجع سابق ، ص 8-9

[10] الجريدة الرسمية، المشاتل، العدد 13، 2003، ص 13.

[11] Bousbah Aicha, Pépinière d'entreprise, espace PME, N°1, Mars-Avril 2002, Ministère de la PME-PMI, Alger, P 06.

[12] أحمد حميدوش، مراكز التسهيل فضاء جديد لبعض الاستثمار ومرافقة المؤسسة، فضاءات، مجلة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، العدد2، 2003، ص ص 12، 13.

[13] نجيب عاشوري، إنشاء مجلس وطني استشاري لترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة فضاءات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد01، مارس-أفريل 2002،ص 09.

[14] الجريدة الرسمية ، العدد 47 ،الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار ، 2001، ص 07.

[15] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 25 جانفي 2004، العدد 6، ص15.

[16] المرسوم التنفيذي رقم 4-16 المتضمن للصندوق الوطني المشترك لضمان القرض المصغر، المؤرخ في 22-1 -2004، الجريدة الرسمية العدد 6 ، 2004.

[17] الجريدة الرّسمية، المرسوم التّنفيذي رقم 373/02 المتضمّن صندوق ضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، العدد، 74، 2002، ص 08.

[18] صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة سطيف، 2004، ص ص 39، 40.

[19] صلاح الدين فهمي محمود، زينب صالح الأشوح، الأزمة الاقتصادية العالمية، هبة النيل العربية للتوزيع، دط، 2010، ص 125

[20] **انظر في ذلك:**

- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 10، 2006، ص 47.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 12، 2007، ص 52.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 14، 2008، ص 42.

[21] **انظر في ذلك:**

- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 18 ، 2010، ص 09.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 20 ، 2011، ص 13.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 22 ، 2012، ص 10.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 26 ، 2014، ص 08.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 28 ، 2015، ص 09.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 29 ، 2016، ص 09.

[22] **انظر في ذلك:**

- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 18 ، 2010، ص 21.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 20 ، 2011، ص 26.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 22 ، 2012، ص 20.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 26 ، 2014، ص 18.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 29 ، 2016، ص 44.

[23] **أنظر في ذلك:**

- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 18 ، 2010، ص16.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 20 ، 2011، ص 19.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 22 ، 2012، ص 14.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 26 ، 2014، ص 12.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 28 ، 2015، ص 12.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 29 ، 2016، ص 12.

[24] **انظر في ذلك:**

- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 18 ، 2010، ص 21.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 20 ، 2011، ص 26.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 22 ، 2012، ص 20.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 26 ، 2014، ص 18.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 29 ، 2016، ص 44.

[25] **انظر في ذلك:**

- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 18 ، 2010، ص 33.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 20 ، 2011، ص 51.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 22 ، 2012، ص 46.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 26 ، 2014، ص 51.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 28 ، 2015، ص 47.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 29 ، 2016، ص 38.

[26] **أنظر في ذلك:**

- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 18 ، 2010، ص 33.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 20 ، 2011، ص 52.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 22 ، 2012، ص 46.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 26 ، 2014، ص 52.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 28 ، 2015، ص 48.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 29 ، 2016، ص 38.

[27] **أنظر في ذلك:**

- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 18 ، 2010، ص 35.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 20 ، 2011، ص 53.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 22 ، 2012، ص 47.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 26 ، 2014، ص 54.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 28 ، 2015، ص 50.
- نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 29 ، 2016، ص 40.

[28] نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 26 ، 2014، ص 49.

[29] نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 26 ، 2014، ص 50.